بحث مقدم من الباحث

عزو محمد عبد القادر ناجي

بعنوان

"استراتيجية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي"

لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي إلا بحكم صالح قوامه الجد والعمل المثمر، القائم على حفظ كرامة الإنسان وصيانة حقوقه في الحكم والتشريع والمجتمع والحياة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الديمقراطية، وحتى لو كان لها بعض الأخطاء فإن أفضل علاج لها هو المزيد من الديمقراطية، وهذا يضمنه دستور للبلاد يكون حارساً أميناً ودرعاً واقياً للحكومة، التي يجب عليها أن تتقيد به نصاً وروحاً، في كل أعمالها، أما التصرفات الغير دستورية، بما فيها التصرفات الدستورية التي تقوم من خلال دساتير نشأت بأسلوب غير ديمقراطي [1]، تلك الدساتير التي تسود فيها تصرفات الحاكم في إنشائه للدستور، من خلال إرادته هو أو بامتزاج إرادته مع إرادة الأمة، لأن الدستور الصحيح هو الدستور الذي تستقل فيه إرادة الأمة بشكل مطلق دون أي تدخل من الحاكم فيكون وليد إرادتها، وبالتالي فالدستور الذي قد يضطر الحاكم إليه، ويصدره، رغم عدم تنازله عن أي شيء من سلطته، والذي يسمى بالمنحة الاضطرارية، لا يكون شرعي على الإطلاق، فهذه التصرفات تضعف سلطان القانون وتوهن الرابطة التي تربط الشعب بالنظام والحكومة وكل مؤسسات الدولة، وتهدد التكوين القومي والخلقي للشعب بالانحلال.

كما أن التشريع في النظام يجب أن يقوم على أسس وقواعد عادلة وقويمة، وليس مهماً إن كان ذلك التشريع بطيئاً كما في نظام المجلسين، لأنه ليس الغرض من التشريع هو سن القوانين بكثرة وسرعة، فأي اختلال في نظام العدالة في المجتمع، فلن تنفع حنكة ولباقة السياسيين، ولا مهارة الإداريين في رأبه، وعلى

([1]) أنظر حول ذلك، محمد خليل، "الطائفية والنظام الدستوري في لبنان"، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩٢، ص ص٥٠-٥٢

ذلك فيجب أن يتمتع القضاء بالاستقلال المطلق بـــدون أي تـــدخل مـــن الـــسلطة السياسية أو أي سلطة داخل الدولة، وإلا فسوف يختل وسيؤدي هذا الاحتلال إلـــى أن تتوقف ثقة الشعب بالحكومة وتأييده لها على ضمانها العدل والحرية والمـــساواة للجميع على السواء، وإقناعها الشعب بأن ذلك قائم قولاً وفعـــلاً، وبكـــل صـــدق، وإفهامها إياه أن الحكومة لم توجد إلا لخيره وخدمة مصالحه، لا للـــسيطرة عليـــه والتحكم به والتمتع بسلطان الحكم فقط، كما يجب على الحكومة أن تصارح الشعب حول الوضع الراهن وتقديمها لـــه حـــسابات كاملـــة عـــن الأوضـــاع الـــسياسية والاقتصادية في الدولة، لأن كتم الحقيقة يولد في نفوس الشعب سوء الظـــن بهـــا، فيفقد ثقته وتأييده لها، فإذا ما حققت الحكومة تلك المصارحة، يتحول الشعب إلـــى كتلة متراصة فيعتقد أن كل ما يصيب بلده يصبه هو، وأن الدولـــة كلهـــا ملكـــه، فيدافع عنها بكل أمانة وإيمان.

لكن هذا لا يعني أن يسير المسؤول بوحي الشارع لأن الانسياق وراء جوه العاصف الصاخب وحماسه الملتهب يعد مجازفة بمصير الوطن، على اعتبـــار أن الشارع غير مسؤول والجماهير غير عقلانية فيه، فالغير مسؤول ينتقد ويعترض، ويطلب ويقترح، لكن المسؤول يزن الأمور بميزان المصلحة والإمكانيـــات، لأنـــه عالم ببواطن الأمور، فيجب أن يميز بين ما يجب أن يكون وبـــين مـــا يمكـــن أن يكون، لأن أي خطأ يرتكبه المسؤول قد يقلب الأمور رأساً على عقب، فـــالوطني الحق هو الذي يواجه الحقائق ويبتعد عن الخيال ويقدم على كل ما يعتقـــده خيـــراً وصواباً دون أن يبالي بمن يصفق أو يصفر، فالاحتراف الوظيفي للمسؤولين هـــو الذي يبني ويصلح ويبعد الوطن عن كل خطر قد يتعرض له، وهذا الاحتراف قائم على الأخذ والرد والمداورة والمحاورة من أجل جلب منفعة أو دفع ضـــرراً، لأن الصراحة والخلق القويم والتصرف الحكيم، مع تجنب سياسة الخداع والمكـــر مـــن أهم أسباب النجاح في معالجة المشاكل وحل القضايا الصعبة، مـــع أخـــذ الحـــذر للحاكم من أن ينتابه الغرور، خاصة إذا كانت حوله حاشية سيئة تزين لـــه ســـوء عمله، وتجعله يحيد عن الطريق القويم ، ويجب عليه أيضاً أن يعترف أنـــه مـــن الممكن أن يخطيء مهما بلغ من الحنكة والدهاء السياسي، لكن يجب أن يتلافى هذا

الخطأ فور اكتشافه، وألا يكون خطأه في المبدأ لأن الخطأ فقط بالوسيلة لا في المبدأ، فلا يليق به أن يعد الشعب ولا يفي بوعوده، فالمصارحة وفق القدرات منذ البداية بدون أي رياء أو نفاق سيجعل الشعب يثق به ويتمسك به، وإلا فسيكون مصيره الزوال وابتعاد الشعب عنه، ويصبح ذكرى سيئة للشعب، في حقبة مظلمة من تاريخه، والتي مهما بلغت من القسوة فإنها إلى زوال، فالسحابة التي تمر مهما بلغت من الحجم والمدة فإنها لن تظلم الأفق ولن تدوم إلى الأبد.

كما أن العمل القومي في النظام الديمقراطي الدستوري، يحتاج إلى رأي عام نير مطلع على الحقائق، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والصحف، لأنها تنقل أعمال الحكومة إلى الشعب، كما أنها تنقل رغبات الشعب وآماله للحكومة، وتهدي الحكومة أفضل الأساليب والوسائل التي يجب أن تسلكها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتدلها على مواقع الخلل والخطأ، من خلال نقد موضوعي علمي غايته مصلحة الوطن قبل كل شئ، ولا يكون ذلك إلا بإعطاء وسائل الإعلام والصحف ومؤسسات المجتمع المدني، الحرية التي يكفلها لها الدستور، فلا حياة لمجتمع ولا ارتقاء له، بدون النقد، فالنقد للمعارضين أفضل للوطن من ثناء الموافقين المؤيدين، ولكن هذا النقد يجب ألا يسمح، لدعاة الحزبية الضيقة الذين يريدون الاستئثار بالحكم، وتهديد مصالح بعض الفئات وتهديدهم ، أن يصلوا إلى مرحلة من القوة بحيث يمكنهم من السيطرة على الحكم من خلال انقلاب أو عصيان أو ما إلى ذلك، لأنهم بذلك يكونوا أعداء للشعب وللحكم الديمقراطي، فشدة النظام في هذه الحالة يجب أن تكون ضرورية لقمعهم باعتبارهم يحملون أفكاراً هدامة للمجتمع والنظام والشعب، وبالتالي فإن وصول مثل هؤلاء إلى الحكم، سيدمر الديمقراطية، وسينشر الطغيان، وسيولد الحقد والضغينة في نفوس الشعب وسيدفعه إلى الانفجار الذي قد يهدد سلامة ووحدة الوطن، ولتجنب وصول مثل هؤلاء إلى هذه المرحلة يجب على النظام والحكومة، الاستناد بحركتهم الوطنية على مبدأ التربية الوطنية التي تجعل الشعب يقدس وطنه، بحيث يتساوى أفراد الشعب، وكلهم في الحقوق والواجبات، من خلال إكسابهم مناعة، ضد هؤلاء المروجين للتفرقة الدينية والإقليمية والقبلية

والحزبية، وكل تربية لا تقوم على هذا المبدأ، تكون سبباً في تخبط الرأي العام، وانقسام أبناء الشعب الواحد على بعضه، فانحلال الرابطة الوطنية في الشعب هو الذي يفسح المجال لنمو النزاعات الدينية، والإقليمية والحزبية والطائفية المنافية لمصلحة الشعب والوطن، وهذا ما يفسر –في الدول المتقدمة– إدراك وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، لواجبها، في الظروف الاستثنائية، حينما يتعرض الوطن للخطر سواءاً في الداخل أو في الخارج، فحبها لوطنها يجعلها تتناسى خلافاتها، وتنبذ الآراء والمشاكل التافهة، أمام مصلحة الوطن العليا، كما أن هذه التربية القومية، تجعل المواطن يشعر بالمسؤولية، فيؤدي واجبه في المعمل والإدارة والأرض والجيش والأعمال الحرة، بكل نزاهة وأمانة، وارضاءاً لضميره، وحباً باستقامة الحكم، وسعياً وراء خلق الثقة في نفوس الناس بالنظام والحكومة، دون أي شيء آخر، وبالتالي يكون هذا الشعب بالمقابل موضع ثقة النظام والحكومة، وموضع تقديرهما، أما أولئك الذين يهملون واجباتهم، ويسيؤون استعمال صلاحياتهم في الحكومة أو في الإدارات المختلفة للدولة، معتمدين على مركزهم أو على شخصيات تحميهم في الدولة، أو على حزب سياسي يستندون إليه، فيجب على الحكومة ألا تتردد في إقصائهم عن إدارتها، حرصاً على سمعتها وعدم نفرة الناس منها.

أما إذا أصبح الحكم أداة استغلال وأعطيت الوظائف والأعمال في الإدارات إلى المحسوبين والمنسوبين لأقارب وأنصار مسؤولي الدولة الكبار، أو المسيطرين على الدولة من خلال الجيش أو الأجهزة الأمنية، فستسود الفوضى ويعم الفساد وستكون النتيجة النهائية سقوط الحكومة أو النظام، وانتشار المظاهرات والإضرابات والاعتصامات وما إلى ذلك ولحل هذه المعضلة يقتضي على الإداريين في الحكومة، أن ينموا روح المسؤولية الفردية، وأن يشعروا بواجبهم، كما أن على الحكومة، الإشراف الإداري القوي الذي يراقب سير أعمالهم، والخشية والرهبة من المسؤولية، كما يجب عليها أن تراعي في اختيارهم المؤهلات والكفاءات والأخلاق والمصلحة العامة، والاعتبارات المادية والمعنوية، وأن يخضع تعيينهم وترفيعهم وتسريحهم لقواعد وضوابط عادلة، منصفة، تحول

دون التعيين والترفيع الاستثنائي والعزل التعسفي، وتوسع في صلاحياتهم بدرجة تقضي على الروتين الذي يسبب البطيء والتعقيد والفوضى في الإجراءات الحكومية، وعلى الإهمال لمصالح الشعب في الإدارات، ويبقى الاصلاح هو الطريق إلى نهضة الأمة، ذلك الاصلاح الذي يقوم على إدخال الاصلاح على المنهج القديم دون تقويضه ودون التضحية بشخصية الشعب، على شرط أن يكون هذا القديم قد أفرز من قبل الشعب.

من هذا المنطلق رأى الدكتور عبدالرحمن الكيالي، أن أسباب عدم استقرار الحكم الوطني الدستوري الشرعي في سوريا في مختلف مراحله قد عاد لعدة أسباب أهمها: [٢]

١- فقدان الزعامة القوية والقيادة الرشيدة.

٢- نقص التربية السامية، والوعي القومي عند معظم المواطنين.

٣- عدم وجود حزبية صحيحة، وتنظيمات شعبية أي مجتمع مدني يكون أساس الدعم والتطور السياسي.

٤- أمراض الماضي ومفاسد الأخلاق العامة.

٥- خلو البلاد من جيش يعتمد عليه في الأمن، ودعم الحكم وفرض الهيمنة.

٦- فقدان الانتظام والتجانس بين قوى الدولة.

٧- قلة الرجال السياسيين المجربين، أصحاب الإرادة والكفاءة والنزاهة.

٨- ضياع المسؤولية بين موظفي الدولة، وعدم تجاوبهم مع العهد الجديد.

٩- الاتجاهات المنحرفة للأقليات في بعض الأحيان.

١٠- المعارضة الانتهازية.

١١- طغيان المطامع الفردية على المصالح الخاصة.

١٢- عدم وجود منهاج مدروس معين لكيفية ممارسة الحكم أو برنامج معين لإصلاح الخلل في جهاز الدولة في رجال قادة الكتلة الوطنية قبل وبعد انقسامها إلى حزبي الشعب والوطني.

١- بشير فنصة، "النكبات والمغامرات: تاريخ ما أهمله التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية في سوريا"، (دمشق: دار يعرب، ١٩٩٦)ص ص٢٧-٢٨

تلك النقاط السالفة الذكر، تدخل في إطار سياسة الحكومة في الداخل، أما في مجال سياسة الحكومة في الخارج، فيجب أن تدرك الحكومة أو النظام، أن هذا العصر هو عصر التكتلات، والاندماج، وإن البلاد التي تلتزم السياسة الإقليمية الضيقة، وتنطوي على نفسها، لا تستطيع الاحتفاظ بكيانها، وصد أطماع الطامعين بها، فلا يمكن أن يكون للدول الضعيفة أصدقاء، وإذا ما أرادت هذه الدول أن تعرض صداقتها على غيرها من الدول، وجب عليها قبل كل شئ أن تسعى إلى تقوية نفسها، وإذا تعذر، عليها أن تكون قوية فعلاً، فيجب أن تكون حكيمة في سياستها، ومن الخطأ أن تعتقد أياً من الدول الصغيرة، أن الخلافات في إطار محاولات كل دولة من تلك الدول الكبرى ، هي خلافات قد تجعلها تستفيد منها، خاصة في إطار محاولات كل دولة من تلك الدول جر الدولة الصغيرة، أو مجموعة الدول الصغيرة إلى صفها، بأقوال معسولة مليئة بالآمال والأماني، والسبب في ذلك أنه حالما تتمكن الدول الكبرى من تسوية ما بينها من خلافات، فإن تلك الوعود من الدول الكبرى للصغرى، تصبح حبراً على الورق، وكثيراً ما تكون تلك التسويات على حساب الدول الصغرى التي خدعت بمثل تلك الخلافات والأقوال والوعود.

كما يجب على حكومات وأنظمة هذه الدول ألا تحتقر قوة خصمها، وبالمقابل ألا تجبن أمامه، وليس مهماً أن تخسر في أمر غير جوهري، إذا كان بإمكانها أن تنتصر في أمور أخرى جوهرية، وليس مهماً أن تنحني تحت ظروف قاهرة أمام تيار جارف، لكن الأهم ألا تنكسر وتعرض مصلحة الوطن للخطر، لأن الدول الكبرى نفسها تنحني في مثل هذه الظروف، وترتقب ظروفاً مواتية، فالولايات المتحدة على سبيل المثال قد اعتذرت للصين عن خطأها في ضرب إحدى طائراتها خطأً، في نهاية التسعينات، من هنا كان إدراك بعض القادة السياسيين إلى ضرورة إيجاد تكتلات للدول الصغيرة، للوقوف في وجه مطامع الدول الكبرى.